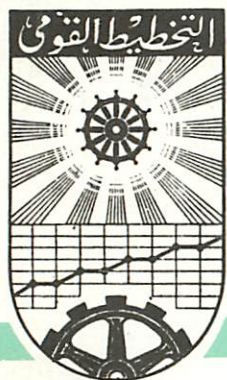


جمهورية مصر العربية
د. محمد علي



مَعهد المخطط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٤٣٦)

بحث

التفاوتات الاقليمية واستراتيجيات التنمية الاقليمية

التحضر علي المستوي الاقليمي ومدي ارتباطه
ببعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

اعداد

دكتورة/ عزة عبد العزيز سليمان

يناير ١٩٨٧

محتويات الدراسة

مقدمة

- ١ - المؤشرات المستخدمة في الدراسة
١٠١ المؤشرات الديموجرافية
٢٠١ المؤشرات الاقتصادية
٣٠١ المؤشرات الاجتماعية
- ٢ - المنهج المتبع في التحليل
- ٣ - التحليل النظري للمؤشرات المستخدمة في الدراسة
- ٧ - ٨ ١٠٣ المؤشرات الديموجرافية
١٠١٠٣ معدل المواليد
٢٠١٠٣ معدل الوفيات
٣٠١٠٣ كثافة السكان
٤٠١٠٣ معدل وفيات الرضع
٥٠١٠٣ المعدل السنوي للهجرة الصافية
- ٩ - ١٠ ٢٠٣ المؤشرات الاقتصادية
١٠٢٠٣ نسبة العمالة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة
٢٠٢٠٣ متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات المخططة
٣٠٢٠٣ نسبة العاملين في القطاع العام والخاص الى عدد السكان
في سن العمل
- ١٠ - ١٢ ٣٠٣ المؤشرات الاجتماعية
١٠٣٠٣ عدد السكان مقابل كل سرير
٢٠٣٠٣ عدد السكان مقابل كل طبيب
٣٠٣٠٣ نسبة التلاميذ الى عدد السكان في سن الالتزام
٤٠٣٠٣ معدل الجريمة

٥٠٣٠٣ نسبة الاسر المحرومة من المياه النقية

٦٠٣٠٣ نسبة الاسر المضاعة منازلهم بالكهرباء

٧٠٣٠٣ معدل التضخم

١٩-٢٠

٤ - عرض نتائج الدراسة

١٠٤ باستبعاد هيكل العمالة

٢٠٤ هيكل العمالة

٢٢-٢٠

الخاتمة والتوصيات

٢٤-٢٣

قائمة المراجع

مقدمة :

ينمو العمران فى معظم مدن الجمهورية نمواً سريعاً غير متكافئاً ، مسبباً بذلك مشكلات عديدة يتصل بعضها بالنواحى الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والبعض الآخر له علاقة وثيقة بحدود المدينة وتنظيمها الإدارى وكفاءة إدارة الخدمات بها .

وقد جاء ذلك نتيجة عوامل كثيرة على رأسها عامل الهجرة غير المنظمة من الريف الى الحضر وما ترتب على ذلك من نتائج جعلت حل معظم مشكلات المدينة خارج عن نطاقها . ففى عام ١٩٠٧ كانت نسبة سكان الحضر ١٩% من جملة السكان فى مصر وارتفعت الى ٢٨% ففى عام ١٩٣٧ ثم الى ٣٧% فى عام ١٩٦٠ الى أن بلغت ٤٤% فى عام ١٩٧٦ حسب تعداد السكان الاخير الذى اجراه الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .

وتتركز الهجرة من الريف الى الحضر فى مصر على بضع مدن كبرى شأنها فى ذلك شأن باقى الدول النامية فالقاهرة والجيزة والاسكندرية ، ومدن اقليم القناة وبعض مدن الدلتا كالمحلة الكبرى وطنطا تتميز جميعها بأنماط حضرية أو شبه حضرية معينة وذلك نتيجة لوجود بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بها والتي لها تأثير أو علاقة بالنمط السائد وتغييره .

وعلى الرغم من المشاكل التى تراكمت بسبب الهجرة من الريف الى الحضر (قرية الى المدينة) . الا أن تيار الهجرة ما يزال مستمرا انطلاقاً من الفرضية التى تقول بأن نمط الحياة الحضرى هو النمط الأكثر تقدماً مما يؤكد معه ان نوعية المعيشة بالريف فى حالة تدنى مستمر تنزهد من قوة الطرد .

وبالرغم من أن الدراسة الحالية تهتم بتحليل نمط المعيشة فى المناطق الحضرية الا أنه لا ينفصل بحال من الاحوال عن نظيرة فى المناطق الريفية حيث يؤثر الاخير فى نشأة وحجم وتطور النمو الحضرى الذى يؤثر على نمط الحياة الريفية مرة أخرى .

ولهذا فقد لجأ العديد من العلماء والباحثين الى محاولة تصنيف المجتمعات وتمييزها وفقا لمعايير او قواعد او مقاييس للتمييز بين الانماط المختلفة للاقاليم الحضرية / الريفية او الحضرية ذاتها داخل الدولة الواحدة .

وقد استخدمت الكثير من هذه المعايير كأساس لتقسيم المجتمعات وتمييزها كل حسب وجهة نظر معينة تعكس الموضوع محل الدراسة . فمنهم من قام بتصنيف المجتمعات او الاقاليم حسب مؤشرات ديموجرافية معينة ومنهم من اعتمد على العوامل الاجتماعية ، او العوامل الاقتصادية ، ومنهم من قام بدمج كل من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية معا لايجاد العلاقة بين التضرر ونوعية المعيشة ومستواها السائد داخل المجتمعات . والباحث في الدراسة الحالية تحاول توضيح هذه العلاقة ومعرفة العوامل المؤثرة عليها في البيئة المصرية . وترجع اهمية هذا الموضوع عند وضع استراتيجية التنمية الحضرية الى اولويات تركيز الاستثمارات للمواصلات التي يثبت وجود علاقة قوية بينها وبين نسبة التضرر .

يهدف البحث الى دراسة وتحليل العلاقة بين نسبة التضرر من ناحية ونوعية الحياة المعيشية السائدة من ناحية اخرى من خلال بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بهدف التعرف على اكثر العوامل تأثيرا على انماط التضرر المتعددة وفقا لدرجة التضرر السائدة بين محافظات جمهورية مصر العربية حيث تتميز كل من المدن والقرى بانماطها الخاصة وكذلك تختلف انماط الاقاليم الحضرية بين بعضها والبعض الاخر . (اقاليم صناعية تجارية ، مراكز النقل والمواصلات ، اقاليم ذات مواصفات ديموجرافية او اجتماعية او اقتصادية معينة) .

وحيث انه من الصعب التعرف على نموذج خاص موحد تقاس هذه الانماط من خلاله فقد لجأنا الى استخدام بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي سترد تفصيلا فيما بعد حتى نتمكن من مقارنة نوعية المعيشة السائدة في محافظات مصر الحضرية : الريفية وذلك عن عام ١٩٧٦ وان كان من المفيد ان نقارن تأثير العوامل المذكورة على التضرر في فترات

سابقة حتى يمكن معرفة التطور التاريخي لتأثيرها . باعتبار ان التأثير الحضري على نمط المعيشة السائدة هو عملية اجتماعية واقتصادية وثقافية طويلة الاجل . غير ان ذلك لا يدخل ضمن هدف الدراسة الحالية . ولذلك فافهمه يكون من الصعب على أى باحث تحديد العلاقات السببية (Cause and Effect Relationship) لافتقارنا الى البيانات اللازمة المتاحة للمقارنة على مدى زمنى طويل الاجل وكذلك لصعوبة تحديد هذه العلاقة السببية نظرياً .

ورغم ذلك التحفظ الا ان البحث يفترض وجود علاقة ما بين نسبة التحضر والتغير فى نوعية المعيشة السائدة طبقا للمؤشرات المستخدمة . ومن المحتمل ان تحليل البيانات قد يعكس غياب اى علاقة بين نسبة التحضر وأى من هذه المؤشرات* .

ويهدف البحث ايضا الى ترتيب هذه المؤشرات بحسب درجة ارتباطها بنسبة التحضر أى أن البحث فى الاساس يحاول الاجابة على الاسئلة التالية :

- ١ — هل هناك علاقة بين نسبة التحضر وبين الظروف المعيشية السائدة فى المجتمع .
- ٢ — ماهى العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تأثيرا على النمط الحضري او التى لها علاقة ما بهذه المظاهرة .

* فى حالة ثبوت عدم وجود أى ارتباط بينهما فان هذا لا يبد وصحيفا بالضرورة نظراً لوجود بعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية ذات الطبيعة الطارئة التى تنعكس فى وجود تقلبات عنيفة فى طبيعة البيانات وفى هذه الحالة فانه يمكننا اللجوء الى اسلوب الملاحظة لاثبات وجود هذه العلاقة — أو بالتعبية عدم ثبوت هذه العلاقة .

١ - المؤشرات المستخدمة في الدراسة :

من المتعارف عليه وجود بعض المعايير للتمييز بين الحضر والريف مثل :
عدد السكان ، الكثافة السكانية ، الاساس التاريخى (بمعنى وجود جذور تاريخية
للمدينة لو أن هذا المعيار لا يتفق مع المدن الصناعية الحديثة) ، المقياس الضريبي ،
النمط الاجتماعى والثقافى ، التقسيم الادارى ، الهيكل الاقتصادى وعامل الهجرة .

وفى الحقيقة فان مثل هذه المعايير لا يمكن اعتبارها بمفردها سندا كافيا للفرقة
بين الحضر والريف غير ان اسلوب الحياه ونمطها ربما كان أهم المعايير للتمييز بين الحضر
والريف . فبالرغم من وجود كثير من المفاهيم الخاطئة فيما يتصل بتعريف " نمط الحياة
المعيشية " الا أنه يمكننا التعرف عليه من خلال مجموع من المؤشرات أهمها ما يلى :-

١ - التركيب السكانى والظواهر الذى يتميز به (كالهجرة والتهجير) .

٢ - النشاط الاقتصادى الذى يتميز به المجتمع .

٣ - البناء الاجتماعى والثقافى والسياسى لافراد المجتمع .

ومن ثم فانه من بين مجموعة المؤشرات السابق ذكرها قد تم استخدام أكثر
المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية توافرا من حيث البيانات المتاحة كما يلى :-

١ - المؤشرات الديموجرافية :

١٠١٠١ معدل المواليد .

٢٠١٠١ معدل الوفيات .

٣٠١٠١ كثافة السكان .

٤٠١٠١ معدلات وفيات الرضع .

٥٠١٠١ المعدل السنوى للهجرة الصافية .

٢٠١ المؤشرات الاقتصادية :

- ١٠٢٠١ نسبة المشتغلين بالزراعة
- ٢٠٢٠١ نسبة المشتغلين بالمناجم والمحاجر .
- ٣٠٢٠١ نسبة المشتغلين بالصناعات التحويلية
- ٤٠٢٠١ نسبة المشتغلين بالكهرباء والغاز
- ٥٠٢٠١ نسبة المشتغلين بالتشييد والبناء
- ٦٠٢٠١ نسبة المشتغلين بالتجارة والمطاعم
- ٧٠٢٠١ نسبة المشتغلين بالنقل والمواصلات
- ٨٠٢٠١ نسبة المشتغلين بالتموين والتأمينات
- ٩٠٢٠١ نسبة المشتغلين بالخدمات الاجتماعية
- ١٠٠٢٠١ نسبة المشتغلين بالانشطة الاخرى
- ١١٠٢٠١ متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات المخططة .
- ١٢٠٢٠١ عدد العاملين في القطاع العام والخاص الى عدد السكان في سن العمل .

٣٠١ المؤشرات الاجتماعية :

تحتوى هذه المجموعة على عدد من المؤشرات المختلفة والتي من شأنها قياس النواحي الاجتماعية كالصحة والتعليم والامن والسكان ويمكن تناول كل منها على حدة .

١٠٣٠١ المؤشرات المتعلقة بالصحة

- ١٠١٠٣٠١ عدد السكان لكل سرير
- ٢٠١٠٣٠١ عدد السكان لكل طبيب

٢٠٣٠١ المؤشرات المتعلقة بالتعليم :

- ١٠٢٠٣٠١ عدد الملتحقين بالمدارس الابتدائية الى مجموع الاطفال في سن الالتحاق .

٣٠٣٠١ المؤشرات الامنية :

- ١٠٣٠٣٠١ معدل الجريمة

٣٠٣٠١ المؤشرات المتعلقة بالسكان

- ١٠٣٠٣٠١ نسبة الاسر المحرومة من المياه النقية
- ٢٠٣٠٣٠١ نسبة الاسر المضاعة منازلهم بالكهرباء
- ٣٠٣٠٣٠١ معدل التضاحم .

٢ - المنهج المتبع فى التحليل :

نظرا لعدم توفر البيانات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى حضر / ريف فى كل وحدة ادارية (محافظة ، مدينة ، قرية) فقد اقتصرت طبيعــة التحليل فى هذا البحث على استخدام المؤشرات محل الدراسة على مستوى المحافظات حضر / ريف باعتبار أن نسبة سكان الحضر هو المؤشر الذى يفرق بين المحافظات الحضرية والاخرى ذات الطابع الريفى .

وقد اعتمد التحليل على استخدام معاملات الارتباط بين نسبة سكان الحضر واقصى المؤشرات الاخرى المتوفرة بياناتها خلال فترة البحث (١٩٧٦) لاختبار صحة الفرض الاساسى للدراسة .

وقد استخدمت هذه المؤشرات لعدد ٢١ محافظة من محافظات جمهورية مصر العربية وهى : (القاهرة ، الاسكندرية ، بورسعيد ، السويس ، دمياط ، الدقهلية الشرقية ، القليوبية ، كفر الشيخ ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة ، الاسماعيلية ، الجيزة بنى سويف ، الفيوم ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج ، قنا ، اسوان) . واستثناء محافظات الحدود وهى : (البحر الاحمر ، الوادى الجديد ، مطروح ، وسيناء الشمالية والجنوبية) .

٣ - التحليل النظرى للمؤشرات المستخدمة فى الدراسة :

حدد البحث مجموعة مؤشرات اجتماعية واقتصادية يمكن ان يكون بينها ارتباط موضوعى مع التغير محل الدراسة وذلك لدراسة مدى تأثير العوامل المختلفة المذكورة سابقا على ظاهرة التضرر ومن ثم فقد قمنا بتجميع البيانات عن مختلف محافظات الجمهورية (٢١ محافظة باستثناء محافظات الحدود) لعدد من اهم المؤشرات التى تعكس العوامل المذكورة عن عام ١٩٧٦ .

وفيما يلى المؤشرات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية التى تم تحليل العلاقة بينها وبين نسبة التضرر وكذا النتائج التى تم التوصل اليها .

١٠٣ - المؤشرات الديمغرافية :

١.١٠٣ معدل المواليد

اثبتت الدراسات بأن معدل المواليد أعلى نسبيا في المحافظات الريفية عنه في المحافظات الحضرية وذلك بفعل انماط الانجاب السائدة في المناطق الريفية .
وتنخفض في المحافظات الحضرية كلما زاد معدل التحضر وذلك بسبب ارتفاع دخل الاسره وخروج المرأة للعمل الذي يدفع الابوين لانجاب عدد أقل من الاطفال
رغبة في الحفاظ على مستوى معيشة الاسرة . وبالإضافة الى هذا فان معدل المواليد في المناطق الحضرية يقل عنه في المناطق الريفية نظرا لارتفاع معدل وفيات الرضع في الريف الذي يستجيب له الابوين بانجاب عدد كبير من الاطفال لتعويض وفاة طفل أو أكثر . وقناعة الريفين بأن انجاب طفل هو دخل جديد للأسرة وثيقة تأمين ضد شيخوخة الاب في الكبر .

والنظر الى الجدول رقم (١) يتضح ان معدل المواليد منخفض نسبيا في المحافظات الحضرية باستثناء محافظة السويس عنه في المحافظات الريفية .

٢.١.٣ - معدل الوفيات :

يقل نسبيا معدل الوفيات كلما زاد معدل التحضر وذلك بفعل تأثير الرعاية الصحية المتوفرة في المناطق الحضرية ووجود المياه النقية وتحسن نظم الغذاء بسبب زيادة دخل الفرد ووجود وسائل الرعاية الصحية وارتفاع الوعي الصحي .

٣.١.٣ - كثافة السكان :

ترتفع كثافة السكان في المناطق الحضرية وذلك بفعل تركيز خدمات البنية الأساسية (Infrastructure) بالإضافة الى تركيز الخدمات الادارية والثقافية والسياسية ورغم وجود ارتباط موجب بين ارتفاع الكثافة السكانية والمناطق الحضرية الا انه في مصر يعد معيارا مضللا حيث ترتفع الكثافة السكانية بالنسبة للوحدة الاضية في المناطق الريفية ارتفاعا كبيرا خاصة في محافظات الدلتا نظرا لمحدودية الرقعة المنزوعة المتاحه بالإضافة الى العوامل التالية التي تبرهن على عدم صحة هذا المعيار بمعزل عن المؤشرات الاخرى وهي :

أ - تركز القرى والنجوع والكفور فى جزء صغير من المساحة الكلية فى الدلتا والشرط الضيق للوادی •

ب - يلعب عامل المسافة بين القرية والمدينة دورا هاما فى تحديد حجم القرية وكثافة السكان بها نظرا لرغبة سكان القرية فى الاستفادة من الخدمات الأساسية المتوفرة بالمدينة •

ج - العلاقات الاسرية المتصلة فى حياة الانسان المصرى التى تجعل افراد الاسرة كلها يتركزون فى قرية واحدة (وقد تحكى الدراسات تغير هذا السبب فى السنوات الاخيرة بسبب هجرة كثير من الريفيين للعمل بالبرباد العربية المستوردة للعمالة) •

٤٠١٠٣ معدل وفيات الرضع

يقل معدل وفيات الاطفال الرضع كلما زاد نسبة التحضر وذلك بسبب ظروف الاسكان الجيدة نسبيا وانتشار مراكز رعاية الامومة والطفولة وارتفاع مستوى التغذية وتوفر المياه النقية الذى يمنع انتشار امراض الاسهال والنزلات المعوية وتوفر الخدمات الصحية •

٥٠١٠٣ المعدل السنوى للهجرة الصافية

يزيد معدل الهجرة الصافية فى المناطق الحضرية عنه فى المناطق الريفية وذلك لظالة نصيب الفرد من الرقعة المنزرعة وبالتالى ظالة دخل الفرد وتدنى مستوى معيشة فضلا عن نقص الخدمات الأساسية وظالة فرعى العمى وصعوبة تنقل الافراد ذوى الطموح فى السلم الاجتماعى المحدود بالقرية وكل هذه العوامل التى ذكرناها تشكل عوامل تزيد من معدل الهجرة الصافية الى المناطق الحضرية بالاضافة الى عوامل الجذب الموجودة فى المناطق الحضرية •

المؤشرات الاقتصادية

٢٠٣

تحتوى هذه المجموعة على عدد من المؤشرات المختلفة التى من شأنها قياس نسبة العمالة فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة : " الزراعة ، المناجم والمحاجر ، الصناعات التحويلية ، الكهرباء ، الغاز ، التشييد والبناء ، للتجارة والمطاعم ، النقل والمواصلات ، التعمين والتأمينات ، الخدمات الاجتماعية و أنشطة أخرى " بالإضافة الى مؤشر متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات المخططة وعدد العاملين فى القطاع العام والخاص الى عدد السكان فى سن العمل .

نسبة العمالة فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة :

١٠٢٠٣

تشير الدراسات المختلفة بان نسبة العمل تزيد وتنوع فى المناطق الحضرية عنها فى المناطق الريفية التى تنسم الى حد كبير بسيادة النشاط الزراعى وبعض مشروعات التصنيع الزراعى والخدمات البسيطة . أى أن هناك ارتباط موجب بين نسبة التحضر ونسبة العاملين فى أنشطة الدرجة الثانية والثالثة (الصناعات التحويلية ، الكهرباء ، الغاز ، التشييد والبناء ، التجارة والمطاعم ، النقل والمواصلات ، الخدمات الاجتماعية) .

متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات المخططة

٢٠٢٠٣

يرتفع متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات المخططة بالمناطق الحضرية عنه فى المناطق الريفية نظرا لغياب منهج التنمية الإقليمية الشاملة التى تهدف الى تضيق الفوارق بين الحضر والريف وتركز معظم مشروعات الاستثمار فى المناطق الحضرية بهدف الاستفادة من خدمات البنية الهيكلية الأساسية وتوافر الأسواق بالنسبة للمنتج مما يسهل تحقيق عائد أعلى للمشروعات بالنسبة للاقتصاد القومى .

نسبة العاملين في القطاع العام والخاص الى عدد السكان في سن العمل

٣٠٢٠٣

تزيد نسبة العاملين في منشآت القطاع العام والقطاع الخاص العاملة فـسـى المناطق الحضرية نظرا لتنوع هيكل النشاط الاقتصادي وكبر حجم المشروعات فـسـى تلك المناطق ، اما في المناطق الريفية حيث يسود النشاط الاولـى الزراعى فتتخـفـر نسبة العاملين في القطاع العام والخاص نظرا لصغر وقلة عدد المشروعات .

المؤشرات الاجتماعية

٣٠٣

تحتوى هذه المجموعة على عدد من المؤشرات المختلفة التى من شأنها قياس النواحي الاجتماعية كالآتى :

عدد السكان مقابل كل سرير

١٠٣٠٣

يزيد عدد السكان مقابل كل سرير في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية نظرا لافتقار القرية الى الخدمات الهيكلية الاساسية الاجتماعية وأهمها الخدمات الصحية مثل عددهم وجود المستشفيات العامة وقلة عدد الوحدات الصحية والعيادات الريفية .

عدد السكان مقابل كل طبيب

٢٠٣٠٣

يزيد عدد السكان مقابل كل طبيب في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية نظرا للأسباب السابق ذكرها في المؤشر السابق بالإضافة الى عدم رغبة كثير من الأطباء للعمل بالمناطق الريفية لافتقارها لكثير من الخدمات ومتطلبات الحياة المعيشية المتحضرة وغياب العوامل التى تجذب الكثير منهم لفتح العيادات بالمناطق الريفية وما يدل على هذا ما تفرضه الدولة على خريجي كليات الطب من ضرورة العمل بالمناطق الريفية لمدة عام على الأقل في بداية تخرجهم .

نسبة التلاميذ الى عدد السكان في سن الالتزام

٣٠٣٠٣

تزيد نسبة التلاميذ الى عدد السكان في سن الالتزام بالمناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية وذلك لارتفاع مستوى الوعى الثقافى ومستوى التعليم بين سكان الحضر عنه بين سكان الريف ورغبة سكان الحضر فى ضمان مستوى أفضل لابنائهم

ومما يزيد من هذه النسبة بالمناطق الحضرية هو نقص نسبة التسرب بين التلاميذ في سن الالتزام في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية حيث يتخلف الطفل في الاخير للعمل بالحقل في المواسم المختلفة لمساعدة أبية في العمل الحقل كما تزيد نسبة تسرب البنات بسبب الزواج المبكر.

معدل الجريمة •

٤٠٣٠٣

يزيد معدل الجريمة في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية نظرا للبطالة الحضرية وما ينتج عنه من ارتكاب الجرائم بالإضافة إلى أسباب الاجتماعية الأخرى مثل التفكك الأسري وعدم رعاية الأولاد، غير أن هذا المؤشر قد لا تثبت صحته نظرا لأنه يمثل المتوسط العام لعدد الجرائم في كل من المناطق الحضرية والريفية •

الا انه من المعروف ان هناك انواع من الجرائم تنسم بها المناطق الحضرية مثل جرائم السرقة والاحتيال والاعتداء على النفس والاعتصاب وهناك نوع آخر من الجرائم يمثل المناطق الريفية مثل الثأر الذي ينتشر على نطاق واسع في مناطق مصر الوسطى والعليا •

نسبة الاسر المحرومة من المياه النقية •

٥٠٣٠٣

تزيد نسبة الاسر التي تتمتع بالمياه النقية كلما زاد معدل التحضر وذلك لتركيز الخدمات الهيكلية الاساسية بالمدينة ومنها مشروعات تنقية المياه اما على المستوى الريفى فان الدراسات المتاحة والمسوح الاجتماعية التي تم اجراؤها تشير الى افتقار نسبة كبيرة من سكان الريف الى المياه النقية والى خلو الريف المصرى من وسائل الصرف الصحى العامة •

نسبة الاسر المضأة منازلها بالكهرباء

٦٠٣٠٣

تزيد نسبة الاسر المضأة منازلهم بالكهرباء كلما زاد معدل التحضر وذلك لتركز الخدمات الهيكلية الاساسية ومنها مشروعات الانارة والكهرباء • وبالرغم من انه قد تم كهيرة كثير من المناطق الريفية خلال السنوات الماضية الا ان

الدراسات المتاحة تشير الى افتقار نسبة كبيرة من سكان الريف الى وسائل
الانارة حتى الان •

• معدل التزاحم

٢٠٣٠٣

توضح كل المشاهدات والدراسات تزايد معدل التزاحم كلما زاد معدل
التحضر وذلك بفعل تاثير الكثافة السكانية المرتفعة من ناحية ونقص الوحدات
السكنية من ناحية اخرى • مما يزيد من عدد الافراد الشاغليين لغرفة واحدة •

جدول رقم (١)
نسبة النضر ومعدل الوفيات والاجتاهة والاقتصادية سنة ١٩٧٦

١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	الحافظات
معدل الجمية	معدل كل طبيب	معدل كل سرير	معدل الفرد من الاستشارات المخططة	نسبة المالمين في القطاع العام والخاص الى عدد السكان في سن	نسبة التلاخز الى عدد السكان في سن الالتزام	نسبة للاسر الخاصة منازلهم بالكهرباء	نسبة الاسر الخرويه من الماء النقية	معدل التزام	معدل النسبة للجمية	معدل الزواج	كثافة السكان	معدل الزواج	معدل المواليد	نسبة النضر	
١٣٤	٢٢٤٨	٢١٣	٣٠١	١٩٦	٤٩٢	٨٤٣	١٩٣	١٩	٢٠٠	١٣٦	٢٣٧٣٧	١١٩	٣١٦	١٠٠	القاهرة
١٣٥	٢٤٩٨	٣٠٦	٣٤٨	٢٢٢	٤٩٠	٨٩٦	١٠٣	١٩	٥٠	١١١	٨٦٥	١٠٣	٣٠٢	١٠٠	الاسكندرية
١٣٦	١٨٠٥	٢٠٠	٨٦٨	١٥٢	٥٠٠	٨٩٣	١٢	١٩	١٢	٨٠	٣٦٤٢	١٠٣	٣٠٢	١٠٠	بورسعيد
١٣٧	٢٤٣٦	٢٠٠	١٦٨٩	١٥٩	٤٨٠	٧٨٦	٣٥	١٨	١٩	٨٥	١١	١٦٣	٤٤	١٠٠	السويس
١٣٨	٢٥٧٢	٤٨٠	١٠	١٤٢	٤٥٧	٦٠٨	٥٠	١٧	١٢	٨٠	٩٤٦	١٠٣	٣١٧	٢٥٦	دمياط
١٣٩	٢٢٦٨	٧٧٢	٤٥	١٢	٣٧٩	٣٤٠	٧١	١٧	١٢	٧٦	٧٨٧	١٣٤	٣١٦	٢٤٠	الدقهلية
١٤٠	٤٠٦٨	٧٤٦	٤٢	٤	٣٢٩	٣٠٦	٨٤	١٧	١٢	٨٧	٦٢٧	١٢	٣٢٧	٢٠٢	الشرقية
١٤١	٢١٥٥	٢٤٧	١٤	١٣٩	٣٨٧	٥٥٥	٨٠	١٨	١٢	١٢٥	١٦٧٢	١٢	٤٤	٤٠	القليوبية
١٤٢	٣٥٢٤	٧١٢	٧٧	٤	٢٩٦	٢٣٢	٨٣	١٨	١٢	٥٦	٤٠٨	١٠٣	٣٤٣	٢٠٨	كفر الشيخ
١٤٣	٢٨٩٠	٥٠٠	٥	١٠٦	٣٨٠	٤٣٤	٧١	١٨	١٢	١٠١	١١٨١	١٣٤	٣٣٤	٣٣٤	الغربية
١٤٤	٣٨٥١	٧١٢	٣٦	٥	٣٩٩	٣٨٩	٨٧	١٧	١٢	١٢٤	١١١٧	١٥	٣٢٤	١١٦	المنوفية
١٤٥	٤٤٦٣	٧٩٠	١٤١	٧٠	٢٩٤	٣٢٨	٨٠	١٧	١٢	٧٠	٢٥١	١١٢	٣٢٧	٢٦٨	البحيرة
١٤٦	٢٣٠٦	٥٢١	٣	٤	٤١٤	٤٥٦	٧٠	١٨	١٢	٩١	٢٤٤	١٢٢	٣١٧	٤٨	الاسماعيليه
١٤٧	٢١١١	٣٧٥	٢٨	٨	٣٣٧	٣٦٤	٦٠	١٨	١٢	١١٤	٢٣١٦	١٥	٤٦	٥٧٠	الجيزة
١٤٨	٢١١٥	٥١٧	٥	٤	٢٩٨	٣٥٨	٨٨	١٧	١٢	١٠٣	٨٣٩	١٥	٣٩٩	٢٤٩	بنى سويف
١٤٩	٤٧٦٧	٦٦٠	٢٣	٥	٢٤٧	٢١١	٨٧	١٧	١٢	١١٨	٦٢٤	١٦	٣٩٦	٤٥٨	الفيوم
١٥٠	٣٥١٨	٦٨٠	٤	٤	٢٦٨	١١٤	٨٨	١٧	١٢	١٠٨	٩٠٩	١٥	٣٢٣	٢١٠	المنيا
١٥١	٤٥٦٠	٦٥٣	٤	٤	٢٨	١٢٣	٨٣	١٧	١٢	١٠٠	١١٠٩	١٣	٣٢٤	٢٧٧	البحر
١٥٢	٤٨١١	٧٨٠	٢٨	٤	٢٧٦	١٦٠	٨٦	١٧	١٢	٩٠	١٢٤٤	١٢	٣٥٧	٢١١	سوهاج
١٥٣	٥٦٥٦	٧٢٣	١	٥	٢٨٧	٢٠٢	٨٧	١٧	١٢	٧٥	٩٤٥	١١	٣٦٤	٢٣٩	قنا
١٥٤	٢٢٠٠	٣١٢	٢١١	٦	٤١٣	٣٨٦	٧٨	١٧	١٢	١٢٧	٩١٤	١٣	٣٧٤	٣٧٠	اسوان

المصدر : ١٠٤٥٣٠٢٥١ - التعداد العام للسكان والاسكان سنة ١٩٧٦

٦ - محمد صبحي عبد الحكيم الهجرة الداخلية في مصر دراسات سكانية - نشرة شهرية يصدرها جهاز تنظيم الاسرة والسكان - فبراير ٧٥ - ١٣

١٠٤٩٠٨ : المهرات الاحصائية للتأليم يوليو ١٩٧٨

٧ التعداد العام للسكان والاسكان اعداد مختلفة

١ (١٤٥) : بيانات الخاصة بالاستشارات من تقارير التابعة سنة ١٩٧٦ وزارة التخطيط

١٤٥١٣ : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - احصاء الخدمات الاجتماعية ١٩٧٤ يوليو ١٩٧٩ ١٥ : ارقام تقريبية - مرجع سابق

جدول رقم (٢)

توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة لعام ١٩٧٦

المحافظة	الزراعة	المناجم والمخارج	الصناعات التحويلية	الكهواء الغاز	التشييد والبناء	التجارة والمطاعم	النقل والمواصلات	التمويل والتأمينات	خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية	أنشطة غير كاملة التوظيف	غير مهيمن	الجملة	نسبة التضرر
القاهرة	١	٤	٢٤٧	٩٠	٧٦	١٣٦	٨١	١٩	٣١٥	٢١	٨	١٠٠	١٠٠
الإسكندرية	٥	٤	٢٨٣	١١	٥٦	١٢٣	٨٢	١٢	٢٢٣	٢٧	١٢٨	٦٩٩	١٠٠
بورسعيد	٨٤	٢	١٠٠	٨	٦٧	١٣٦	١٨٤	٦	٣٠٣	١٦	٩	١٠٠	١٠٠
السويس	٩٣	١٣٤	١٧٢	١٤	١٦٤	١١٧	١٣٦	٧	١٩٠	٣١	٧٩	١٠٠	١٠٠
دمياط	٣٨٢	٢	٢٢٦	٣	٣٣	٨٤	٣٦	٣	١٣٠	١٣	٨٦	١٠٠	٢٥٦
الدقهلية	٥٦٣	١	٨٠	٣	٢٣	٦٨	٣٣	٦	١٤٣	١٤	٦٤	١٠٠	٢٤٠
الشرقية	٦٠٠	١	٥٧	٣	٢٠	٥٣	٢٨	٣	١٤٤	١٤	٧٦	١٠٠	٢٠٢
القليوبية	٣٢٨	٣	١٩٧	٦	٤٢	٦٠	٥٠	٤	١٦٠	٢٣	١٠٤	١٠٠	٤٠٢
كفر الشيخ	٦٨٧	١	٤٩	٢	١٤	٥٠	٣٠	٧	١٦٢	١٤	١١	١٠٠	٢٠٨
الغربية	٤٣٨	٢	١٦٤	٣	٢١	٣١	٢٨	٦	١٦٤	١١	٧٢	١٠٠	١٩٧
المنوفية	٥٦٤	١	٧١	٣	٢٢	٤٩	٢٣	٤	١٦٠	١٠	٣٠	١٠٠	٢٦٨
البحرية	٦٤٨	١	٨٠	٣	٣١	٧٢	١٨	٦	١٨٨	٢٧	١٠٧	١٠٠	٤٧١
الإسماعيلية	٣٤٠	٢	٤٨	٨	١٠٠	٢٢	١٠٨	١٢	٢١٩	٢٣	٢٨	١٠٠	٥٧٠
الجيزة	٢٧٥	٤	١٥٤	٧	٦٠	١٠٦	٥٣	١٢	١٢٧	١٠	٦٤	١٠٠	٢٤٩
بنى سويف	٦٤٩	١	٤٣	٢	٢٢	٤٤	٢١	٤	١٠٤	١٠	٣٠	١٠٠	٥٤٢
الفيوم	٦٦٦	١	١٦	٣	١٧	٤٦	٢٠	٣	١٠٤	٢٢	٧٩	١٠٠	٢١٠
المنيا	٦٦٧	٢	٤١	٣	١٢	٤٩	٢١	٤	١٠٠	١٢	٦٦	١٠٠	٢٧٧
أسيوط	٦٤٩	-	٤٦	٣	٣١	٦٦	٢٢	٣	١٢٠	١٠	٨١	١٠٠	٢١١
سوهاج	٦٥٠	١	٣١	٢	٢٢	٦٦	٢١	٤	١٠٧	٢٢	٣٠	١٠٠	٢٢٩
قنا	٦٣٤	٣	٦٠	٤	٣٠	٦١	٢٧	٤	١٩٧	٢٤	١٣	١٠٠	٢٧٠
أمن	٤٢١	١	٧٤	٢	٣٢	٦١	٥٢	٣	١٩١	٢٤	٣٠	١٠٠	٢٧٠
معامل الارتباط	٩٠	٣٤٠	٦٢	٧٣	٣٢	٨٩	٨٣	٧٥	١٠١	٣٥	٤٠	١٠٠	٢٧٠
معامل التحديث	١٠٠	١٢	٣٩	٣٢	٣	٨٠	٦٩	٦	٢٦	١٢	١٢	١٠٠	٢٧٠

المصدر : التعداد العام للسكان ١٩٧٦

٤ - : عرض نتائج الدراسة

الخطوة الأولى :

حساب معاملات الارتباط لمجموعة المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية السابق ذكرها والتي يمكن ان يكون بينها (نظريا) ارتباط مع المتغير محل الدراسة (نسبة التضرر) .
(انظر جداول رقم ١)

١٠٤ باستبعاد هيكل العمالة

اتضح ان هناك ٦ مؤشرات اجتماعية واقتصادية تؤثر تأثيرا ملموسا ومعنوياً (من الناحية الاحصائية) على نسبة التضرر . فقد كانت معاملات ارتباطهم بنسبة التضرر تتراوح ما بين (- ٩٠ الى ٧١ ٠) . اما باقى المؤشرات الاخرى التى افترضنا نظرياً ان لها ارتباط بنسبة التضرر فقد اتضح من التحليل ان معاملات الارتباط بينها وبين نسبة التضرر خفيفة وانها لا تمثل ظواهر خاصة بنمط معين (حضر / ريف) وهى : كافة السكان ، معدل المواليد ، معدل الوفيات ، معدل الجريمة ، التضاحم ، عدد السكان لكل طبيب ، معدل الوفيات للاطفال الرضع ، المعدل السنوى للهجرة للصافية فقد تراوحت هذه المعاملات ما بين ٤ ر الى ٤٨ ر . وفيما يلى الترتيب التنازلى للمؤشرات الست ذات التأثير المعنوى على نسبة التضرر :-

١٠١٠٤ - نسبة الاسر المحرومة من المياه النقية :

اتضح ان هذا المؤشر يرتبط ارتباطا سالباً كبيراً بنسبة التضرر . فكلما زادت نسبة الاسر المحرومة من المياه النقية كلما انخفضت نسبة التضرر حيث انه من المعروف ان تركز الخدمات الهيكلية الاساسية بالمدينة ومنها مشروعات تنقية المياه يرتبط بالتضرر وهو ما اثبتته نتائج معامل الارتباط حيث بلغ المعامل (- ٩٠ ر)

جدول رقم (٣)

معاملات صفوفة الارتباط Correlation Coefficients Matrix

١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
٠.٣١-	٠.٤٨-	٠.٧٩-	٠.٧١	٠.٨٤	٠.٧٢	٠.٧٧	٠.٩٠-	٠.١٦-	٠.٣٩-	٠.٢٦	٠.٤٧	٠.١٢-	٠.١٨-	١.٠٠
٠.٥٥-	٠.٢٨	٠.٠٣-	٠.١٦	٠.٢٥-	٠.٢٧-	٠.١٢-	٠.٤٠	٠.٠٣-	٠.١٩-	١.٨	٠.٣٣-	٠.٧٣	١.٠٠	٠.١٨-
٠.١٤	٠.٢٢	٠.٠١-	٠.٠٣	٠.٢٨-	٠.٢٩-	٠.١٣-	٠.٤٢	٠.١٨	٠.٠٨-	٠.٥١	٠.١٦-	١.٠٠	٠.٧٣	٠.١٢-
٠.٢٥-	٠.٢٩-	٠.٤٢-	٠.٠٤	٠.٤٦	٠.٣٧	٠.٤١	٠.٤٧-	٠.٠٤-	٠.١٤	٠.٤٣	١.٠٠	٠.١٦-	٠.٣٣-	٠.٤٧
٠.١٦	٠.٢٣-	٠.٤٧-	٠.١٥-	٠.٢٥	٠.١٨	٠.٢٧	٠.٠٨-	٠.٠٧	٠.٣٤	١.٠٠	٠.٤٣	٠.٥١	٠.١٨	٠.٢٦
٠.٣٧	٠.١٧	٠.٢١	٠.٨٤-	٠.١٧-	٠.٣٤-	٠.٢٤-	٠.٢٩	٠.٤٢	١.٠٠	٠.٣٤	٠.١٤	٠.٠٨-	٠.١٩-	٠.٣٩-
٠.١٢	٠.٠٦	٠.١٦	٠.١١-	٠.١٩-	٠.٢٩-	٠.٢٩-	٠.١٧	١.٠٠	٠.٠٢	٠.٠٧	٠.٠٤٠	٠.١٨	٠.٠٣-	٠.١٦-
٠.٣٦	٠.٦١	٠.٧٥	٠.٦٠-	٠.٩١-	٠.٨٥-	٠.٨١-	١.٠٠	٠.١٧	٠.٢٩	٠.٠٨-	٠.٤٧-	٠.٤٢	٠.٤٠	٠.٩٠-
٠.٣٧-	٠.٦٧-	٠.٣٥-	٠.٥٣	٠.٩٢	٠.٨٦	١.٠٠	٠.٨١-	٠.٢٩-	٠.٢٤-	٠.٢٧	٠.٤١	٠.١٣-	٠.١٢-	٠.٧٧
٠.٥٢-	٠.٧٨-	٠.٧٦-	٠.٦٠	٠.٨٥	١.٠٠	٠.٨٦	٠.٨٥-	٠.٢٩-	٠.٣٤-	٠.١٨	٠.٣٧	٠.٢٩-	٠.٢٨-	٠.٧٢
٠.٣١-	٠.٦١-	٠.٣٢	٠.٥١	١.٠٠	٠.٨٥	٠.٩٢	٠.٩١-	٠.١٩-	٠.١٧-	٠.٢٥	٠.٤٦	٠.٢٨-	٠.٢٥-	٠.٨٤
٠.٤٦-	٠.٣١-	٠.٥٤-	١.٠٠	٠.٥١	٠.٦٠	٠.٥٣	٠.٦٠-	٠.١١-	٠.٨٤-	٠.١٥-	٠.٠٤	٠.٠٣	٠.١٦	٠.٧١
٠.٣٢	٠.٦٩	١.٠٠	٠.٥٤-	٠.٨٢-	٠.٧٦-	٠.٨٥-	٠.٧٥	٠.١٦	٠.٢١	٠.٤٧-	٠.٤٢-	٠.٠١-	٠.٠٣-	٠.٧٩-
١.٠٠٠	١.٠٠	٠.٦٩	٠.٣١-	٠.٦١-	٠.٧٨-	٠.٦٧-	٠.٦١	٠.٠٦	٠.١٧	٠.٢٣-	٠.٢٩-	٠.٢٢	٠.٢٨	٠.٤٨-
	٠.٥١	٠.٣٢	٠.٤٦-	٠.٣١-	٠.٥٢-	٠.٣٧-	٠.٣٦	٠.١٢	٠.٣٧	٠.١٦	٠.٠٥-	٠.١٤	٠.٠٥-	٠.٣١٠

٢٠١٤ - نسبة الاسر المضاة منازلهم بالكهرباء

كان المؤشر الخاص بنسبة الاسر المضاة منازلهم بالكهرباء في المكانة الثانية حيث كان معامل الارتباط بين هذا المؤشر ونسبة التحضر موجب وبلغ (٨٥ ر) مما يدل على ان نسبة الاسر المضاة منازلهم بالكهرباء تتزايد مع تزايد نسبة التحضر .

هذا ويدل كبر معامل الارتباط للمؤشرين السابقين على ان نوعية السكن هي اكبر العوامل ارتباطا بنسبة التحضر ونمط المعيشة السائد .

٣٠١٠٤ نسبة العاملين في القطاع العام والخاص الى السكان في سن العمل :

يأتى هذا المؤشر في المكانة الثالثة حيث يشير التحليل الى ان معامل ارتباطه بنسبة التحضر كان موجها وبلغ (٨٤ ر) مما يدل على قوة تأثير العمالة في القطاع المنظم على نسبة التحضر .

٤٠١٠٤ نسبة السكان / سرير

كان ترتيب هذا المؤشر في المكانة الرابعة ضمن مجموعة المؤشرات المختارة حيث اتضح من التحليل ان نسبة السكان لكل سرير ترتبط ارتباطا عكسيا قويا بنسبة التحضر ، فقد بلغ معامل ارتباط هذا المؤشر بنسبة التحضر (-٧٩ ر)

٥٠١٠٤ نسبة التلاميذ الى السكان في سن الالزام

يأتى هذا المؤشر في المكانة الخامسة حيث تبين ان نسبة التلاميذ الى السكان في سن الالزام ذات تأثير ملحوظ على نسبة التحضر وهذا ما توقعناه في بداية الدراسة حيث ترتفع نسبة التسرب كلما نقصت نسبة التحضر لتخلف التلاميذ في المناطق الريفية للعمل في الحقل وللمساعدة في زيادة دخل الاسره . فقد بلغ معامل ارتباط هذا المؤشر بنسبة التحضر (٧٢ ر) .

٦٠١٠٤ - نصيب الفرد من الاستثمارات المخططة :

هو آخر المؤشرات في القائمة حيث يشير التحليل الى ان نصيب الفرد من الاستثمارات المخططة من المؤشرات ذات العلاقة الملموسة على نسبة التحضر. فقد بلغ معامل ارتباط هذا المؤشر بنسبة التحضر (٠.٧١) .

ومذ لك يمكن ترتيب هذه المؤشرات حسب معاملات ارتباطها بالنسبة التحضر — كما يلي

- ١ - نسبة الاسر المحرومة من المياه النقية (- ٩٠ر)
- ٢ - نسبة الاسر المضاءة منازلهم بالكهرباء (٨٥ر)
- ٣ - نسبة العاملين في القطاع العام والخاص الى عدد السكان في سن العمل (٨٤ر)
- ٤ - عدد السكان لكل سرير (٧٩ر)
- ٥ - نسبة التلاميذ الى عدد السكان في سن الالتزام (٧٢ر)
- ٦ - متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات المخططة (٧١ر)

٢٠٤ - هيكل العمالة :

اما بالنسبة لتحليل العمالة وتوزيعها على الانشطة الاقتصادية المختلفة والمحافظات داخل الجمهورية فقد تم حساب معاملات الارتباط بين هذه المؤشرات (١١) ونسبة التحضر للعام ١٩٧٦ ايضا وتم حصر مجموعة المؤشرات الاكثر ارتباطا والمعنوية من الناحية الاحصائية وفيما يلي اكثر المؤشرات تأثيرا على نسبة التحضر :

١ - الزراعة فقد كان معامل ارتباطها بنسبة التضرر سلبيا كبيرا بلغ (-٩٠ ر) . مما يدل على ان انتشار العمالة الزراعية من أهم العوامل المحددة والتي لها علاقة وثيقة بنمط المعيشة الريفية .

٢ - كذلك فقد كانت العمالة في قطاع التجارة والمطاعم ذات ارتباط موجب قوى بنسبة التضرر . فقد بلغ معامل الارتباط بينه وبين نسبة التضرر (٨٩ ر) مما يدل على انتشار هذا القطاع في المناطق الحضرية وارتباطه بدرجة التضرر السائد في المجتمع .

٣ - يلي ذلك في الترتيب قطاع النقل والمواصلات الذي اتضح ان له ارتباط قوى موجب بنسبة التضرر حيث بلغ معامل ارتباطه بنسبة التضرر (٨٣ ر)

٤ - كذلك كان قطاع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية له ارتباط قوى بنسبة التضرر حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (٨١ ر) .

اما قطاعي التمويل والتأمينات والتشيد والبناء فقد كانت معاملات ارتباطهم بنسبة التضرر (٧٥ % ، ٧٣ %) على التوالي مما يدل على ان لهما تأثيرا اقل نسبيا من الاربعة مؤشرات السابق ذكرها .

والنسبة لقطاع الصناعات التحويلية فقد كان معامل الارتباط بينه وبين نسبة التضرر ٦٢ فقط . وهو ما لم يكن مطابقا لافتراضات البحث . وقد يرجع ذلك الى ان كثيرا من المناطق الصناعية الهامة تدخل في نطاق بعض المحافظات غير الحضرية مثل (شبرا الخيمة - كهر الزيات - كهر الدوار - المحلة الكبرى) .

اما بقية القطاعات الاخرى مثل الكهرباء والغاز والمناجم والمهاجر فقد اتضح ان تأثير هذه العوامل او العلاقة بينهم وبين نسبة التضرر بسيطة فقد كانت ٧٥ ر ، ٣٥ ر على التوالي .

الخاتمة والتوصيات

١ - تتزايد دوماً واستمرار نسبة سكان الحضر في مصر . ففي الستينات كانت نسبة سكان الحضر حوالي ٣٨% من جملة السكان في مصر وفي الثمانينات ارتفعت النسبة إلى ٤٥% .

٢ - تشير نتائج التحليل إلى وجود علاقة وثيقة بين نسبة التحضر وبين الظروف المعيشية السائدة في المجتمع ممثلة في بعض المؤشرات الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية وأن أكثر هذه المؤشرات ارتباطاً والمعنوية من الناحية الإحصائية بنسبة التحضر هي بالترتيب :

١ - باستبعاد هيكل العمالة :

- نسبة الأسر المحرومة من المياه النقية .
 - نسبة الأسر المضاءة منازلهم بالكهرباء .
 - نسبة العاملين في القطاع العام والخارج إلى عدد السكان في سن العمل .
 - عدد السكان لكل سرير .
 - نسبة التلاميذ إلى عدد السكان في سن الالتزام .
 - متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات المخططة .
- حيث يصل معامل ارتباط هذه المؤشرات بنسبة التحضر إلى (-٩٠ر) ، (٨٥ر) ، (٨٤ر) ، (٧٩ر) ، (٧٢ر) ، (٧١ر) على التوالي .

ب - هيكل العمالة

- نسبة العمالة في قطاع الزراعة
 - نسبة العمالة في قطاع التجارة والمطاعم
 - نسبة العمالة في قطاع النقل والمواصلات
 - نسبة العمالة في قطاع الخدمات المجتمعية والخدمات الاجتماعية
- حيث يصل معامل ارتباط هذه المؤشرات بنسبة التحضر إلى (-٩٠ر) ، (٨٩ر) ، (٨٣ر) ، (٨١ر) على التوالي .

٣ - تشير نتائج الدراسة التي قامت بها الباحثة الى ان تدهور وتدنى مستوى الخدمات

والمرافق العامة فى المناطق الريفية مثله فى المؤشرات التالية : -

- نسبة الاسر المحرومة من المياه النقية

- نسبة الاسر المضاعة منازلهم بالكهرباء

- عدد السكان لكل سرير .

- نسبة التلاميذ الى عدد السكان فى سن الالتزام .

- الانشطة الاخرى مثل التجارة والمطاعم والنقل والمواصلات وخدمات المجتمع -

والخدمات الاجتماعية .

هو المسبب الرئيسى لتيار الهجرة من القرية الى المدينة الذى نتج عنه زيادة

نسبة التضرر فى السنوات الاخيره مكونه ما يعرف الان فى الادب الاقتصادى بظاهرة

الزحف الوحشى (حسب تعبير مامرى لور موافقه عالمه الاجتماع الفرنسيه) على المدن

التي نتج عنها تدهور مستوى المعيشة بالمراكز الحضرية بسبب عجز الاخيره عن استيعاب

الموجات الوافده من الريفيين نتيجة لنقص الاستثمارات عن مواكبة احتياجات الوافدين

من الخدمات الاجتماعية وفرص العمل المنتجة .

٤ - ان انماط الثقافة الريفية التي يحملها الوافدون من القرية الى المدينة بالاضافة الى

تدنى مهاراتهم الفنية عند قدومهم الى المدينة مدفوعين بالجذب الحضارى فـ

يعرف فى ادبيات الاجتماع بالصدمه الحضريه Urban Shock قد ادى الى

تريف هوامش المدن التي يعيشون بها فيما يعرف بمدن الصفيح والخيام وغيرها من الأماكن

التي تتدنى بها الى قدر كبير نوعية الحياة فيما يتصل بنقص المياه والكهرباء وزياده

معدل التزاحم والتكدس والتلوث البيئى وانتشار العمالة المتسولة* .

* ادى تدهور الخدمات والمنافع العامة ونقص المساكن وفرص العمل المنتجة فى القاهرة

التي تعد اكبر المراكز الحضرية فى الشرق الاوسط الى وجود واحدة من اكبر مظاهر

الزحف الوحشى على المدن بروزا فى دول العالم الثالث وهى ظاهرة ساكنى القري

فى مدينة الموتى بمنطقة الدراسة بالعاصمة .

- ٥ - ان ظاهرة النزوح والزحف الحضرى الى المدينة هى المحصلة النهائية لعجز سياسات التنمية الريفية وهى التعبير النهائى لتدهور كل الخدمات المتعلقة بالتموين والاسكان والصحة والتعليم والنقل والمواصلات والاتصالات .
- ٦ - ان الحلول والسياسات التى تم ممارستها خلال السنوات الماضية لوقف الزحف الوحشى نحو المدن والحد من ظواهر التكدس والتهمش حول حدود المدن ، بكل مايمثلها ذلك من أضرار بالبقاء الانسانى لهؤلاء السكان ومدى اسهامهم المشر فى الانتاج - كانت هزيلة امام جسامه المشكلة وتمت صياغتها بمعزل عن مناهج التنمية الاقليمية الشاملة . ومن ثم لابد من اقتراح حلول جديدة لتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الاقاليم .
- ٧ - ان المدن الجديدة التى تم انشاؤها مثل العاشر من رمضان والسادات تخفيضات من أعباء التكدس الحضرى والتقليل من هجره الريفيين من القرى الى المدن الرئيسية لايمكن ان تكون وحدها هى السبيل الى الحد من تفاقم هذه المشكلة بمعزل عن برامج التنمية الريفية بل انه لابد من تلازم جهود التنمية فى الحضر والريف على السواء .
- ٨ - انه لابد من علاج ظروف الفقر ونوعية الحياة فى الريف من خلال تطوير المناطق الريفية وتنمية القطاع الزراعى نفسه وتحسين الخدمات الاجتماعية فى الريف من خلال اتاحة المسكن الصحى المناسب وامداده بالمياه النقية والكهرباء ، ورفع مستوى أداء الخدمات الصحية والتعليم والثقافة ومعنى اخر دعم السكان الريفيين دعما مؤثرا حتى لايقعوا تحت تأثير جذب الصدمه الحضرية ودفع العناصر المؤهلة فنيا ونتاجيا والتى تتميز بروح المغامرة الى ترك القرية .
- ٩ - أن نتائج هذه الدراسة يمكن استخدامها كمؤشرات تمكن صناع القرار الاقتصادى فى ترتيب أولويات الاستثمارات فى القطاعات الانتاجية والخدمية لرفع المستويات المعيشية فى كل من الحضر والريف على السواء .

قائمة المراجع

٢ - المراجع العربية

- ١ - البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ : قضايا التكيف الوطني والعالمي
البنك الدولي ، واشنطن ، أغسطس ١٩٨١ .
- ٢ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والسكناء
سنة ١٩٧٦ ، القاهرة ١٩٧٦ .
- ٣ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاء الخدمات الاجتماعية ١٩٧٤ ،
القاهرة ، يوليو ١٩٧٩ .
- ٤ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، المؤشرات الاحصائية للاقاليم ، القاهرة
يوليو ١٩٧٨ .
- ٥ - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد ٢٢ ،
الكويت ، مايو ١٩٨٥ .
- ٦ - صبحي عبد الحكيم ، الهجرة الداخلية في مصر ، دراسات سكانية ، نشرة شهرية
يصدرها جهاز تنظيم الاسرة والسكان ، القاهرة ، فبراير ١٩٧٥ .
- ٧ - وزارة التخطيط ، تقرير المتابعة لعام ١٩٧٦ ، وزارة التخطيط ، القاهرة
سنة ١٩٧٦ .

- 1 - Hagenbuch, Walter,
Social Economics, Cambridge: Cambridge
University Press, 1985.
- 2 - Hirschman, A. O.,
Strategy of Economic Development,
New Haven: Yale University Press, 1956.
- 3 - Sanford, Cedric,
Social Economics, London: Heinemann
Educational Books, 1977.
- 4 - The World Bank,
World Development Report 1984, Washing-
ton D.C.: Oxford University Press, July
1984.